

Distr.
LIMITED

TD/B/52/L.2/Add.3
13 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٦ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثانية والخمسين

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

المقرر: السيد ليفان لوميدزي (جورجيا)

المتكلمون:

الأرجنتين	موريشيوس (باسم مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ)	كوبا
الأردن	أذربيجان	جنوب أفريقيا
الصين	إثيوبيا	غانا
جيبوتي	موريتانيا	بربادوس
زامبيا	السنغال	زمبابوي
السودان	أفغانستان	البرازيل
اليمن	كوت ديفوار	الكاميرون
الاتحاد الأفريقي		

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.
وتُرسَل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8104, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5655

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية (البند ٦ من جدول الأعمال)

- ١- كان معروضاً على المجلس، من أجل نظره في هذا البند من جدول الأعمال، الوثيقة التالية:
"استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية: مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/52/8).
- ٢- وشدد ممثل الأرجنتين على أهمية نتائج برنامج عمل ما بعد الدوحة في إيجاد فرص ملموسة أمام البلدان النامية، وتجنب التهميش وضمان الاندماج الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقال إنه لا ينبغي تفسير الموقف والوضع التفاوضيين للبلدان النامية بخصوص شتى مجالات مفاوضات الدوحة على أنه ببساطة نهج دفاعي أو هجومي. وفي الحقيقة فإن مصالح البلدان النامية أكثر تعقيداً بكثير، إذ تنطوي على جداول أعمال دفاعية وهجومية تتضافر معاً لتشكيل جدول أعمال إنمائي أوسع نطاقاً. ويمكن لكثير من العوامل الخارجية أن تؤثر على نتائج المفاوضات، مثل التأخيرات في إصلاح صندوق النقد الدولي، والتطورات التكنولوجية، وقضايا السلامة والأمن، وبيئة السياسات الكلية، والدورات الاقتصادية في البلدان النامية.
- ٣- وقال ممثل موريشيوس، وهو يتكلم باسم مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، إن الدورة الراهنة للمجلس فرصة للتفكير في حالة مفاوضات الدوحة ولحالة إجراء تقييم أولي لقضايا التنمية، بما يتفق مع دور الأونكتاد بوصفه جهة الوصل في الأمم المتحدة لتناول قضايا التجارة والتنمية تناولاً متكاملاً. وأوضح أن رؤية وتوقعات مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ في الدورة القادمة ما زالتا كما هما دون تغيير: تحقيق نتيجة إنمائية واضحة تمكن الاقتصادات الصغيرة والضعيفة من الاندماج في الاقتصاد العالمي بطريقة متناسقة ومنصفة تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية. ولضمان تحقيق نتيجة إنمائية ناجحة في الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في هونغ كونغ (الصين)، فمن المهم اتخاذ إجراءات لضمان أن يكون منظور المفاوضات وبؤرة تركيزها ووجهتها منصبا على التنمية من جديد.
- ٤- وفضلاً عن ذلك، فإن الطرائق التي يتعين النظر فيها في المفاوضات القطاعية المختلفة ينبغي أن تتضمن أحكاماً محددة للاستجابة للهموم الإنمائية لبلدان مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ وأن توفر حيز السياسات والمرونة المطلوبين لضمان توفير معاملة خاصة وتفاضلية تكون حقيقية وفعالة. وتوجد مسألة أخرى تثير القلق هي العملية التفاوضية؛ فما يثير الانزعاج أن يرى المرء اتخاذ قرارات كبرى وإجراء مفاوضات رئيسية خارج جنيف في اجتماعات وزارية مصغرة لا تكون أغلبية الأعضاء ممثلة فيها. وتتوقف مشروعية منظمة التجارة العالمية على أن يكون للجميع السيطرة السياسية على هذه العملية وأن يشاركوا فيها جميعاً.
- ٥- وأضاف أن الزراعة تؤدي دوراً حيوياً في اقتصادات بلدان مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، تشتمل اهتمامات هذه المجموعة على القضايا التالية: الأولويات الطويلة الأمد، والمنتجات الخاصة، وإيجاد صيغة لتخفيض التعريفات تتسم بالمرونة الضرورية، وتسمية المنتجات التي يتجر فيها في إطار الأولويات الطويلة الأمد على أنها منتجات حساسة، وآلية الضمانات الخاصة، ووصول منتجات أقل البلدان نمواً على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص، والقضايا المتعلقة بالأمن الغذائي، والمعونة الغذائية، والمعاملة الخاصة والتفاضلية فيما يتعلق

بالمؤسسات التجارية الحكومية وائتمانات التصدير، وتنفيذ قرار مراكش المتعلق بالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وقال إن مجموعة هذه الدول تتوقع صفقة إجمالية متوازنة تأخذ في الحسبان مصالح واهتمامات الجميع، وخاصة مصالح واهتمامات البلدان الصغيرة والضعيفة والهشة.

٦- وفيما يتعلق بالقطن، قال إن من الضروري تحقيق نتيجة تفاوضية ناجحة. وشدد على الحاجة إلى إزالة جميع أشكال إعانات التصدير، فضلاً عن تدابير الدعم الداخلية، وإلى تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك وصول القطن والمنتجات الأخرى على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص. ومن المهم إنشاء صندوق لدعم القطن في حالات الطوارئ. وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية، قال إن مجموعته ما زالت تشعر بالقلق إزاء الصيغة الموضوعية، ومعاملة التعريفات غير الموحدة، وتآكل الأفضليات، والمرونة. ومن وجهة نظر هذه المجموعة، فإن مسألة المعاملة بالمثل الأقل من الكاملة ومسألة المعاملة الخاصة والتفاضلية هما جزءان لا يتجزآن من ولاية الدوحة ويتقاطعان مع الأجزاء الأخرى. ولا يمكن الوصول إلى صفقة شاملة متوازنة إلا إذا جرى تناول الأفضليات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية. وينبغي منح مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ مرونة في توحيد التغطية تناسب مع المستويات الإنمائية لهذه البلدان.

٧- وفي مجال المفاوضات المتعلقة بالخدمات، فإن العروض المقدمة حتى الآن لا تتناول أوجه عدم التماثل في الالتزامات المرتبطة بجولة أوروغواي التي جرى فيها تحرير القطاعات وأساليب التوريد ذات الأهمية التصديرية لبلدان مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وتطلب هذه المجموعة إجراء تحسين كبير في إمكانية الوصول إلى الأسواق في أساليب التوريد والقطاعات ذات الأهمية التصديرية لبلداتها. وفي حالة أسلوب التوريد ٤، توجد حاجة إلى ضمان تحقيق نتيجة يُعتمد بها لبلدان هذه المجموعة، وخاصة في القطاعات الهامة مثل السياحة والخدمات المهنية والتشييد. وقال إن مجموعة بلدان آسيا والكاريبي والمحيط الهادئ تسعى إلى تكثيف العمل في مجال وضع القواعد بغية استعادة التوازن بين الوصول إلى الأسواق ووضع القواعد. وأوضح أن المقترح المتعلق بـ "النهج التكميلية" موضع اعتراض، باعتبار هذه النهج تهدد المبادئ التوجيهية والإجراءات القائمة الخاصة بالاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات وتتعارض مع المادتين الرابعة والتاسعة عشرة من هذا الاتفاق. وفيما يتعلق بقضايا التنمية، أكدت المجموعة من جديد أن التنمية تشكل مركز القلب من برنامج عمل الدوحة. وبالنظر إلى ما للتنمية من أهمية حاسمة لبلدان مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، تشعر هذه المجموعة بالقلق إزاء الافتقار إلى تحقيق تقدم بشأن هذه القضايا التي تشكل المكونات الرئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية بنجاح، والتي هي بالتالي تشغل مركز القلب من جولة الدوحة. وتعلق المجموعة أهمية خاصة على وضع أقل البلدان نمواً وتشدد على الحاجة إلى أن تتلقى هذه البلدان اهتماماً خاصاً بغية تيسير اندماجها على نحو يُعتمد به في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٨- وينبغي أن تكون النتيجة الجوهرية لاجتماع هونغ كونغ متمشية مع الأهداف الإنمائية لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، إذا كان للطرائق التي يتعين الاتفاق عليها أن تتناول القضايا ذات الأهمية الحساسة لهذه المجموعة. وأخيراً، أعرب عن تقديره لوثيقة المعلومات الأساسية المقدمة من الأونكتاد وللمساعدة التقنية التي تقدمها الأمانة إلى الدول الأعضاء.

٩- وأثنى ممثل كوبا على الأونكتاد بخصوص وثيقة المعلومات الأساسية (TD/B/52/8)، وكرر التزام بلده بالعمل في اتجاه ضمان نجاح برنامج عمل الدوحة. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان في نتائج المفاوضات التطلعات المشروعة للبلدان

النامية. كما ينبغي السعي إلى تحقيق نتيجة متوازنة، مع إعطاء الأولوية للاهتمامات والقضايا الإنمائية المتصلة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية ومسائل التنفيذ. وفي هذا الصدد فإن القضايا التي تهم كوبا تشمل إيجاد حل سريع لقضية ملكية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، وتناول اهتمامات الاقتصادات الصغيرة، وكذلك تناول العلاقة بين التجارة والديون والتمويل، وبحث قضية التجارة ونقل التكنولوجيا. وأوضح أن إيجاد نظام تجاري مفتوح متعدد الأطراف ليس كافياً لضمان تحقيق مكاسب من التجارة للبلدان النامية ولتناول مسألة تهميش كثير من البلدان فيما يتعلق بالتجارة الدولية. فلا يمكن أن تكون التجارة المفتوحة هي الهدف الوحيد للمفاوضات، وهو الأمر الذي تبرهن عليه العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل في كثير من البلدان. وما زالت الديون الخارجية تنمو حتى وإن كانت البلدان النامية قد خصصت موارد ضخمة من أجل سدادها. ولا يمكن الاضطلاع بالتجارة على حساب التنمية الصناعية، ويلزم التحول من الكلام إلى العمل من أجل ضمان إيجاد حيز السياسات أمام البلدان النامية لمواجهة الفقر. ويمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يكمل التعاون بين الشمال والجنوب لا أن يحل محله. وسلط الأضواء على دور الأونكتاد كجهة وصل داخل منظومة الأمم المتحدة لقضايا التجارة والتنمية وطلب أن يستمر الأونكتاد في أداء دوره التاريخي في هذا المجال.

١٠- وشكر ممثل الأردن الأونكتاد على إسهامه في الاجتماع الوزاري العربي بقضايا منظمة التجارة العالمية، والذي عُقد في عمان في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على سبيل الإعداد لاجتماع هونغ كونغ. وقال إن المؤتمر قد سعى إلى إيجاد موقف مشترك فيما بين الدول العربية في منظمة التجارة العالمية، باعتبار ذلك هدفه الرئيسي، وذلك على النحو الذي أُوجز إجمالاً في إعلان عمان الذي اعتمد في المؤتمر. ومن بين القضايا الأخرى المتناولة، شدد الإعلان على أهمية وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً في صميم عملية منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك اجتماع هونغ كونغ، التي ينبغي أن ترتفع إلى مستوى الأهداف الإنمائية الموضوعة على الصعيد الدولي في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية. وتعلق البلدان النامية، ومن بينها الدول العربية، أهمية على تحقيق تقدم في المفاوضات المتعلقة بالزراعة، وبخاصة فيما يتصل بإلغاء الإعانات ومعاملة المنتجات الحساسة واعتماد الصيغة التي اقترحتها مجموعة الـ ٢٠. وفي مجال الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، يجب تحقيق تقدم في القضاء على الحواجز التجارية. وأوضح أن الدول العربية تتطلع إلى ورود رد إيجابي من البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على طلبات هذه البلدان المبداءة في المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات، وخاصة في مجال فتح الأسواق أمام السلع المشمولة بأسلوب التوريد ٤. وينبغي أيضاً الإسراع بالعمل الخاص بقواعد الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات بما يتماشى مع الولايات المناظرة. والاهتمامات الإنمائية هي القضايا الرئيسية التي تهم العالم العربي وينبغي أن ينعكس ذلك في المفاوضات الجارية وفي توفير معاملة خاصة وتفاضلية لهذه البلدان. وينبغي أيضاً إقرار أعضاء منظمة التجارة العالمية بجهود تحرير التجارة التي حققتها الدول العربية النامية وأن يمنحوا هذه البلدان مرونة مقابلة. ويلزم تقديم مزيد من الدعم من الشركاء الإنمائيين لتغطية تكاليف التكيف المترتبة على إصلاح التجارة وتحريرها، وكذلك لبناء القدرة التنافسية التجارية للدول العربية. وينبغي أيضاً قيام أعضاء منظمة التجارة العالمية باتخاذ خطوات لتيسير عملية الانضمام إلى هذه المنظمة وينبغي أن يدعموا طلب فلسطين الحصول على مركز المراقب في المنظمة.

١١- وشدد ممثل أذربيجان على الدور المحوري للتجارة بوصفها محركاً للنمو والتنمية واستئصال شأفة الفقر. وفي الوقت نفسه، يتعين تحقيق اندماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف اندماجاً سلساً. وأوضح أن أذربيجان، بوصفها بلداً ينضم إلى منظمة التجارة العالمية، قد لاحظت الصعوبات والتحديات الشديدة التي واجهتها

البلدان الأخرى في عملية الانضمام مؤخراً إلى هذه المنظمة في الوفاء بالتزاماتها. وأضاف أن عدم إمكانية الوصول إلى البحر من أقاليم البلدان النامية غير الساحلية وبعد هذه البلدان عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف المعاملات بخصوصها هي أمور تعوق قدرتها التنافسية. كذلك فإن اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد وانتشار الفقر والبطالة ووجود مليون لاجئ هي عوامل خاصة تعرقل تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي في أذربيجان. وينبغي أن تعكس جولة الدوحة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية كما حددت إجمالاً في برنامج أسونسيون الذي اعتمدته وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية في باراغواي. وإذا أخذت في الحسبان النداءات الموجهة بدعم الاقتصادات الصغيرة والضعيفة الواردة في إعلان الدوحة الوزاري وفي توافق آراء ساو باولو للأونكتاد الحادي عشر، اللذين سلما بأن البلدان النامية غير الساحلية هي دول صغيرة وضعيفة، يتضح أنه قد آن الأوان لإدراج البلدان النامية غير الساحلية ضمن برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المتعلق بالاقتصادات الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنعكس في الوثيقة الختامية لاجتماع هونغ كونغ وفي القرار النهائي لجولة الدوحة مسألة تقديم الدعم والتسهيلات لكي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية تسعة من بين البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣١ بلداً والتي هي غير أعضاء في هذه المنظمة وكذلك، من حيث المبدأ، من أجل تطبيق المعاملة الخاصة والتفاضلية على جميع البلدان غير الساحلية الآخذة في الانضمام.

١٢- وتوجه ممثل أذربيجان بالشكر، في مداخلته الثانية، إلى أمانة الأونكتاد على ورقة المعلومات الأساسية المقدمة منها بشأن تطورات ما بعد الدوحة. وشدد على الجودة المرتفعة للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى البلدان في غمار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقال إن أذربيجان تعتمد على الدعم المستمر المقدم من الأونكتاد بشأن قضايا الانضمام.

١٣- وقال ممثل جنوب أفريقيا إنه ستحقق لجميع البلدان مكاسب كمية واضحة من اختتام مفاوضات الدوحة بنجاح، وإن ٧٠ في المائة من المضمون الإنمائي للجولة سيكون مصدره النتائج الناجحة المتحققة في مجالات الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات. وأعرب عن تقديره للتسليم بحاجة البلدان النامية إلى ضمان قدر من حيز السياسات لها في إطار عملية تحرير التجارة. وأكد على الحاجة إلى إيجاد تفرقة واضحة بين المعاملة الخاصة والتفاضلية وأوجه عدم التماثل في مستويات الالتزامات التي تتعهد بها البلدان، مشيراً إلى أن مسألة المعاملة الخاصة والتفاضلية ينبغي فهمها في حد ذاتها وأنه ينبغي أيضاً أن تستفيد البلدان المتقدمة منها على قدم المساواة، بغض النظر عن مستويات التزاماتها. وأثار بعض القضايا فيما يتعلق بدوائر اهتمام البلدان النامية ودوائر اهتمام البلدان المتقدمة وكيف تعاملت البلدان معها. وينبغي أن تتعلم البلدان المتقدمة من البلدان النامية وأن تحذو حذو هذه البلدان التي كشفت عن دوائر اهتمامها ولم تسمح بأن تتأخر المفاوضات بسببها.

١٤- وأعرب ممثل الصين عن القلق إزاء الوتيرة البطيئة لجولة الدوحة. وأضاف أن الحاجة قائمة إلى دعم الزخم القوي وأن الصين مستعدة لتضع يدها في أيدي الآخرين بغية النهوض بعملية التفاوض في اتجاه نجاح المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية واختتام جولة الدوحة بنجاح في عام ٢٠٠٦. وينبغي للأونكتاد، بوصفه جهة الوصل في الأمم المتحدة المعنية بقضايا التجارة والتنمية، أن يقدم إسهاماً إيجابياً في هذه العملية عن طريق الأعمدة الثلاثة التي تشكل عمله. فسيتقوض مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف إذ لم يلب احتياجات البلدان النامية. وينبغي إيلاء اعتبار كامل في المفاوضات لمستوى التنمية والقدرة الاستيعابية للبلدان النامية. وأوضح أن المعاملة الخاصة والتفاضلية هي مسألة هامة لتمكين البلدان النامية من اعتماد استراتيجيات إنمائية تلائم أوضاعها الوطنية. وفي حين أن التنمية تتخلل جميع مجالات المفاوضات، فإنه لا ينبغي إيجاد فئات جديدة للبلدان النامية. وينبغي أن تسفر المفاوضات المتعلقة بالزراعة عن تحقيق

تخفيض كبير في الدعم المحلي المشوّه للتجارة وأن تحدد تاريخاً نهائياً لإزالة إعانات التصدير. أما الصيغ المتعلقة بتخفيض التعريفات في إطار الوصول إلى الأسواق غير الزراعية فينبغي تحديدها بسرعة بغية خفض الحدود القصوى للتعريفات الجمركية وتصاعدات التعريفات خفضاً جذرياً، مع إتاحة معاملة خاصة وتفاضلية ملائمة للبلدان النامية. وينبغي إيلاء أولوية لفتح قطاعات الخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، بما في ذلك في مجال أسلوب التوريد ٤، مع احترام المرونة القائمة في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، على أن تؤخذ في الحسبان خصائص الأعضاء الجدد. ويتسم تيسير التجارة بأنه أمر هام أيضاً. وينبغي تبسيط الإجراءات الجمركية بغية تحسين الكفاءة. وثمة حاجة إلى زيادة تقديم الدعم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في شكل المساعدة التقنية والمالية وبناء القدرات. وقال إن إساءة استعمال تدابير مكافحة الإغراق هو مسألة تبعث على قلق وفده. وهكذا فإن المفاوضات المتعلقة بقواعد منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تتضمن البدء في إجراء مناقشات تستند إلى النصوص بغية توضيح وتحسين اتفاقات هذه المنظمة ذات الصلة. وينبغي إيلاء الاعتبار الكامل لاهتمامات البلدان المنظمة حديثاً على النحو المعترف به في "حزمة تموز/يوليه".

١٥ - وأعرب ممثل إثيوبيا عن تقديره للتدريب الذي قدمه الأونكتاد إلى فريق التفاوض الإثيوبي، كما أعرب عن تقديره للشركاء الإنمائيين لتمكينهم الأونكتاد من تقديم الدعم اللازم. وأضاف أنه يبدو أن مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قد دفعت لتحتل المقعد الخلفي، ولا سيما نتيجة لانشغال الأعضاء بالمفاوضات المتعلقة بجدول أعمال الدوحة الإنمائي. فالبلدان التي تتطلع إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ترغب في أن تفعل ذلك بسبب المزايا التي يمكن جنيها من العضوية، بما في ذلك ضمان إمكانية الوصول إلى الأسواق على نحو يمكن التنبؤ به وشفاف، وإيجاد الثقة لدى المستثمرين بغية تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والاشتراك في عملية وضع القواعد. وعلى الرغم من فوائد العضوية، فإن الثمن الذي ينبغي دفعه من أجل الانضمام إلى هذه الهيئة العالمية باهظ التكلفة، ولا سيما في حالة أقل البلدان نمواً، التي تواجه معوقات شديدة من حيث القدرات البشرية والإدارية والمؤسسية فيما يتصل بعملية التحدي المتمثلة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويلزم مواصلة تقديم الدعم من المجتمع الدولي في طائفة من المجالات، بما في ذلك تقديم التدريب المكثف لفريق التفاوض، ومواصلة توعية أصحاب المصلحة، وتمويل الاشتراك في اجتماعات الفرقة العاملة، وإجراء دراسات قطاعية، ودعم تنفيذ النتائج المتفاوض عليها.

١٦ - وأعرب ممثل غانا عن تقديره للفرصة التي أتاحها المجلس للتداول بشأن تطورات ما بعد الدوحة وللمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى البلدان النامية. فالتجارة هامة في استراتيجيات التنمية للبلدان الأفريقية، وهو ما يفسر دعم هذه البلدان لبرنامج عمل الدوحة. وأوضح أن دور التجارة في تنمية أفريقيا، مقترناً بمسألتي تخفيف الديون وتقديم المساعدة الملائمة، قد أبرز في مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في عام ٢٠٠٥ وفي اجتماع مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى وكذلك في تقرير مشروع ألفية الأمم المتحدة وتقرير لجنة بلير. ومع ذلك توضح دراسات الأونكتاد أن أفريقيا لم تستفد على نحو يعتد به من التوسع الهائل في التجارة العالمية في فترة العشرين عاماً الأخيرة، إذ يبلغ مجموع نصيبها في التجارة العالمية الآن نحو ٢ في المائة بالمقارنة مع ٤ في المائة في الستينات. وعلى الرغم من ذلك، تعهدت البلدان الأفريقية بإجراء إصلاحات ذات معنى، وأحياناً مؤهلة، في اتجاه تحرير اقتصاداتها بغية الاستفادة من العولمة. وأضاف أن ما حدث في الدوحة في عام ٢٠٠١ من إطلاق جولة مفاوضات مكرسة للتنمية قد أثار توقعات هائلة. وقد جرى توضيح مصالح أفريقيا في المفاوضات في الفترة المؤدية إلى انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. ففيمما يتعلق بالزراعة، تشمل الأهداف البارزة ما يلي: تحديد تاريخ نهائي معقول لإزالة إعانات التصدير؛ وإعفاء البلدان الأفريقية من إجراءات تخفيضات في الدعم الداخلي؛ وتحسين إمكانية وصول المنتجات الزراعية الأفريقية إلى الأسواق؛ ومواصلة تقديم معاملة خاصة

وتفاضلية إلى البلدان الأفريقية. ولا بد من التوصل إلى اتفاق لوصول القطن ومنتجاته الفرعية إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص على نحو يمكن التنبؤ به، وإنشاء صندوق طوارئ لإنتاج القطن. وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية يلزم وضع صيغة ملائمة للبلدان النامية ولقدرتها على عرض وتحمل تقديم تنازلات. فالأفضليات هامة لأفريقيا، وينبغي في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية إيجاد حلول لمسألة تآكل الأفضليات. وفيما يتعلق بالخدمات، تواجه كثير من البلدان صعوبات في تقديم طلبات وعروض بسبب الافتقار إلى القدرة المطلوبة. ومن المهم التوصل إلى اتفاق بشأن أسلوب التوريد ٤. وأعلن أن غانا تعترض على المقترح الأخير المتعلق بـ "النهج التكميلية" باعتباره يهدد الهيكل القائم للاتفاق المتعلق بالتجارة في الخدمات. وبخصوص تيسير التجارة، ينبغي أن تؤدي المفاوضات إلى وضع أحكام بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية تكون دقيقة وفعالة وعملية. كذلك فإن بناء القدرات في مجال تيسير التجارة يتسم بأهمية حاسمة. وفيما يتعلق بقواعد منظمة التجارة العالمية، فإن من الضروري تجنب الأخذ بنظم أكثر تعقيداً في الوقت الذي ينبغي فيه زيادة المرونة بالنسبة إلى البلدان النامية. وينبغي وضع التنمية في محور مفاوضات الدوحة، بما في ذلك في مجالات المعاملة الخاصة والتفاضلية، وقضايا السلع الأساسية، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والوضع الخاص لأقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة، والتجارة، والديون، والتمويل. وسلط الأعضاء على أهمية الترابط المؤسسي بين منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بریتون وودز، وهو الأمر الذي ينبغي أيضاً أن ينعكس في الالتزامات وفي المشورة المقدمة في مجال السياسات إلى البلدان النامية. ومن شأن اختتام جولة الدوحة اختتاماً سريعاً ونجحاً أن يعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف وأن يضع القواعد اللازمة للموجة التالية من التوسع الاقتصادي العالمي.

١٧- وأعرب ممثل جيبوتي عن تقديره للدعم المقدم من الأونكتاد إلى أقل البلدان نمواً في جهودها المبذولة للاندماج على نحو مفيد في النظام التجاري الدولي. فما زالت أقل البلدان نمواً من بين أكثر البلدان تهميشاً من هذا النظام، وهي باعتبارها ليست لديها بيئة تمكينية في شكل قواعد تجارية داعمة تكملها المساعدة التقنية والجهود المتعلقة ببناء القدرات، قد تخسر من مفاوضات الدوحة بدلاً من أن تكسب منها. ويصدق هذا بوجه خاص بالنظر إلى الافتقار إلى الطاقة الإنتاجية في معظم أقل البلدان نمواً بغية الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة. ويمكن أن تزداد هذه الخسائر سوءاً بفعل تآكل الأفضليات. وهكذا فبينما تتقدم مفاوضات الدوحة إلى الأمام، يلزم التركيز بقدر مساوٍ على تقديم دعم إضافي متصل بالتنمية في شكل مساعدة تقنية وجهود في مجال بناء القدرات بغية تمكين أقل البلدان نمواً من تكييف وتطوير الهياكل الإنتاجية ذات القدرة التنافسية من أجل الاشتراك على نحو مربح في التجارة الدولية. وفي ضوء هذا التحدي، توجد حاجة إلى تدعيم المساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً مثل تلك المقدمة من الأونكتاد في مجالي التجارة والمفاوضات التجارية. وأعرب عن تقديره للمانحين الذين أسهموا بتقديم الدعم إلى أنشطة المساعدة التقنية التي يتولاها الأونكتاد لصالح اشتراك أقل البلدان نمواً في مفاوضات الدوحة، وطلب قيام هؤلاء المانحين بزيادة هذا الدعم في ضوء مطالب أقل البلدان نمواً.

١٨- وأعرب ممثل موريتانيا عن تقديره للفرصة التي أتاحتها المجلس للتداول بشأن تطورات ما بعد الدوحة في المجالات التي تحظى باهتمام البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والتي تشكل مصلحة لها. ورحب بوثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة، والتي تقدم دليلاً للمفاوضات في المجالات العامة والمحددة، بما في ذلك المجالات ذات الصلة بالبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وشدد على أهمية جولة الدوحة للبلدان النامية. وأشار إلى ضعف القارة الأفريقية وأقل البلدان نمواً بوجه عام في النظام التجاري الدولي. وقال إن نتائج المفاوضات ينبغي أن تعكس الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في جانب العرض وأن تأخذ في الحسبان مستوى اقتصاد كل بلد، بالنظر إلى أن معظم هذه البلدان ليس لديها منتجات يُنجز فيها.

وشدد أيضاً على مشكلة الديون. وفي حين أن القرار المتخذ في واشنطن بعد اجتماع مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى يمثل خطوة هامة في هذا الصدد، ما زالت الديون تمثل مشكلة حادة لمعظم البلدان النامية. واختتم كلمته بتسليط الضوء على أهمية أخذ القضايا الإنمائية في الحسبان في جميع مجالات المفاوضات.

١٩- وأعرب ممثل بربادوس عن تقديره لوثيقة المعلومات الأساسية المقدمة من الأمانة وشكر الأونكتاد على الدعم المقدم منه، ولا سيما لعرضه على الممثل القضايا التي تهم البلدان النامية في جولة الدوحة. وشدد على أهمية برنامج العمل المتعلق بالاقتصادات الصغيرة، التي يحول حجمها بينها وبين الاستفادة من التجارة العالمية. وأشار إلى أن الوزراء في الدوحة قد سلموا بأنه ينبغي إيلاء اعتبار خاص للاقتصادات الصغيرة وأن البرنامج الموضوع ينبغي أن يوجد حلولاً لهذه المشاكل دون إنشاء طائفة جديدة من أعضاء منظمة التجارة العالمية. وقد بدأ البرنامج الآن في التركيز على صياغة استجابات لهذه المشاكل. ومن بين المجالات المحددة التي ذكرت: الوصول إلى الأسواق بصورة تفضيلية؛ ونقل التكنولوجيا والقدرات؛ وتوفير مرونات للاقتصادات الصغيرة لاستخدام إعاناتها؛ وتخفيض الالتزامات المتعلقة بخفض التعريفات الجمركية. وسيكون التحدي المطروح هو تحويل هذه الأفكار إلى مقترحات ملموسة. وأعرب عن أمله في أن يوافق الوزراء على برنامج العمل في اجتماع هونغ كونغ وأن تولي منظمة التجارة العالمية الاهتمام الواجب للمقترحات المقدمة.

٢٠- وقال ممثل زامبيا إن أقل البلدان نمواً مصممة على الإسهام في نجاح جولة الدوحة. فهذه الجولة تتعلق بالتنمية وبالبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. بيد أنه لا يولي اهتمام في المفاوضات لمصالح أقل البلدان نمواً. كما أن البلدان المتقدمة لا تحرز تقدماً في الوفاء بالتزاماتها بتقديم معاملة خاصة وتفاضلية إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وما زال هدف الوصول بالتعريفات الجمركية لجميع السلع الناشئة في أقل البلدان نمواً إلى الصفر بعيد المنال. وذكر أن اهتمامات البلدان النامية قد فصلت في كثير من الإعلانات الصادرة عن وزراء تجارة أقل البلدان نمواً في زنجبار (تزانيا)، ودكا (بنغلاديش)، وداكار (السنغال)، وأخيراً في ليفينغستون (زامبيا). وهذه الاهتمامات تشمل ما يلي: (أ) قطع تعهدات ملزمة فورية ويمكن التنبؤ بها في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بوصول الجميع للسلع الصناعية والزراعية المصدرة من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق في البلدان المتقدمة على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية، وكذلك من البلدان النامية التي بمقدورها أن تفعل ذلك على أساس غير قائم على المعاملة بالمثل؛ (ب) إزالة الإعانات المقدمة إلى مزارعي القطن في البلدان المتقدمة وإلى صادرات القطن؛ (ج) إيجاد قواعد منشأ تكون مرنة وغير مقيدة للتجارة وبمبسطة وملائمة لأقل البلدان نمواً؛ (د) الإزالة الكاملة للحواجز غير التعريفية؛ (هـ) توفير المرونة لأقل البلدان نمواً لكي تقوم بأي توحيد للتعريفات غير الموحدة على أساس قائم بذاته وطوعي؛ (و) توفير إمكانية الوصول في إطار أسلوب التوريد ٤ على نحو يمكن أن يساعد على خفض البطالة في البلدان النامية؛ (ز) بناء القدرات المتصلة بالتجارة بغية تحسين الإنتاجية الزراعية والهياكل الأساسية والمرافق أمثالاً لأحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية وشتى متطلبات إصدار الشهادات (الاعتماد)؛ (ح) تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً في التصدي للمعوقات في جانب العرض وبناء القدرة التكنولوجية والهياكل الأساسية المادية، بما في ذلك عن طريق تدعيم الموارد المقدمة من الشركاء المتعاونين عن طريق الإطار المتكامل. وفضلاً عن ذلك، وكما حدد في "حزمة تموز/يوليه"، ينبغي ألا يكون مطلوباً من أقل البلدان نمواً الاضطلاع بأي التزامات بخفض التعريفات كما هو الحال في إطار الوصول إلى الأسواق غير الزراعية وينبغي أن تستفيد هذه البلدان من مبدأ عدم المعاملة بالمثل وألا يكون مطلوباً منها الالتزام بمقايضات في المفاوضات. وهذا المبدأ نفسه الذي يراعى في النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي التقيد به في المفاوضات المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وأقل البلدان نمواً.

٢١- وأكد ممثل السنغال على الدور الحاسم الأهمية الذي يؤديه الأونكتاد دعماً لتجارة وتنمية البلدان النامية. وشدد على الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في مجال المنافسة وفي حماية أسواقها الداخلية. وأوضح أن إصلاح السياسة الزراعية المشتركة كان له تأثير كبير على أسعار الحبوب والدواجن المستوردة، مما أجبر كثيراً من مزارع الدواجن في السنغال على أن تغلق أبوابها وتخفف العمالة لديها، كما هو الأمر في بلدان أخرى بغربي أفريقيا. ولذلك فإن المفاوضات الجارية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية والزراعة ينبغي أن تحقق نتائج على أن تأخذ في الحسبان تدابير الضمانات والمعاملة الخاصة والتفاضلية والمرونة في القواعد والإجراءات. وينبغي أيضاً أن يكون لدى البلدان النامية شواغل دفاعية لتوحيد أسواقها الداخلية عن طريق دعم أو حماية القطاعات الأساسية. وهذا من شأنه أن يساعد القدرة على التوريد لديها وأن يسمح لأقل البلدان نمواً بالمنافسة في أسواق البلدان المتقدمة ويعزز التجارة بين الجنوب والجنوب.

٢٢- وشدد ممثل زامبابوي على الدور الحاسم للأونكتاد في دعم تجارة وتنمية البلدان النامية عن طريق الأعمدة الثلاثة التي تشكل عمله، وفي دعم زامبيا على وجه التحديد في أعمالها التحضيرية لاجتماع هونغ كونغ. وقال إن مفاوضات الدوحة تقدم الأمل، الذي يجب أن يحققه الجميع، في تدعيم الوصول إلى الأسواق، وإيجاد فرص أكثر تكافؤاً في التجارة الدولية؛ وتحسين نوعية الحياة. وينبغي أن تعكس نتائج جولة الدوحة على نحو واف اهتمامات البلدان النامية. بيد أنه لم يتم حتى الآن تحقيق تقدم كاف من أجل اختتام المفاوضات في موعدها بنجاح. ومعظم الوفود لديها مخاوف وأوجه قلق حقيقية. وتكشف وثيقة المعلومات الأساسية عن الصعوبات التي تواجه في مفاوضات ما بعد الدوحة في مجالات قضايا الزراعة، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات، وتيسير التجارة، والتنمية. وينبغي أن تتجنب النتيجة التي تخلص إليها مفاوضات الدوحة التأثير سلباً على أسباب عيش الفقراء والضعفاء؛ وينبغي أن تحقق الوصول إلى الأسواق وصولاً محسناً وقابلاً للتنبؤ به أمام سلع ومنتجات البلدان النامية في أسواق البلدان المتقدمة؛ وأن تعوض عن تآكل الأفضليات عن طريق إيجاد تدابير ضمانات كافية؛ وأن تكفل عدم إخضاع صادرات البلدان النامية لمعايير حمائية وقواعد المنشأ؛ وأن تمنح البلدان النامية حيز السياسات المطلوب. وتسليماً لأوجه القلق هذه، ينبغي أن يسعى الشركاء التفاوضيون إلى توفير تدابير دعم انتقالي كاف للتكيف بغية تحصين البلدان النامية من الصدمات التجارية المتوقعة. وأوضح أن المعونة المقدمة من أجل التجارة، بالإضافة إلى المعونة من أجل التنمية، ينبغي أن تساعد البلدان النامية على تنمية قدرات التوريد والقدرة التنافسية والهياكل الأساسية الموجهة نحو التنمية. وفي هذا الصدد، يؤدي الأونكتاد دوراً تكميلياً فيما يتصل ببرنامج عمل الدوحة، وأي جهود ترمي إلى تخفيف هذه الولاية الواضحة التي لا لبس فيها هي جهود غير مقبولة.

٢٣- وشكر ممثل السودان الأونكتاد على المساعدة المقدمة منه إلى أقل البلدان نمواً في تحسين وعيها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف المرتكز على قواعد والتحديات التي يفرضها هذا النظام، وشكره بصورة خاصة على المساعدة المقدمة إلى السودان في المفاوضات المتعلقة بانضمامه إلى منظمة التجارة العالمية. وأوضح أن السودان، لكي يتمكن من الاندماج على نحو فعال في النظام المتعدد الأطراف، يحتاج ويتوقع مزيداً من التعاون التقني والتعاون في مجال بناء القدرات بغية تدعيم الجهود التي يبذلها البلد في إطار عملية الانضمام وما بعدها. وأضاف أن أعضاء منظمة التجارة العالمية قد وافقوا على كثير من المبادرات بغية تيسير وتسريع انضمام أقل البلدان نمواً إلى هذه المنظمة. بيد أن أقل البلدان نمواً ما زالت ترى الالتزامات المطلوبة منها التي كثيراً ما لا تكون متناسبة مع مستوى تنميتها الاقتصادية تقوض جهودها المبذولة في سبيل الانضمام. ولمواجهة التحديات التي تفرضها عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يحتاج السودان إلى المساعدة من الأونكتاد في بناء قدراته التجارية. وهكذا يتوقع السودان أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم لكي يستمر الأونكتاد في تقديم

المساعدة التقنية وفي القيام بأنشطة بناء القدرات المتصلة بانضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن المفاوضات في اجتماع هونغ كونغ ينبغي أن يولوا للمشاكل التي تفرضها عملية الانضمام الأولوية التي تستحقها.

٢٤ - وأشار ممثل أفغانستان إلى التحليل العالي الجودة الوارد في وثيقة المعلومات الأساسية. وقال إن وثيقة الأونكتاد المعنونة "نحو خطة مارشال جديدة في مجال التجارة من أجل أقل البلدان نمواً" (UNCTAD/DITC/TAB/POV/2005/1) ووثيقة المعلومات الأساسية المعروضة حالياً على المجلس يمكن أن يفيدا كدليلين لإجراء مفاوضات ناجحة في اجتماع هونغ كونغ.

٢٥ - وشدد ممثل البرازيل على أهمية التوصل إلى اتفاقات ملموسة بشأن القضايا الجاري مناقشتها في منظمة التجارة العالمية على سبيل التحضير لاجتماع هونغ كونغ. وسيكون أكثر العناصر أهمية في هذا الصدد توفر الإرادة السياسية اللازمة لإزالة الحواجز التجارية القائمة منذ أمد طويل.

٢٦ - واستعرض قضايا برنامج عمل الدوحة ذات الأهمية الخاصة لبلده فقال إن البلدان النامية توافق، في إطار منظمة التجارة العالمية، على التنازل عن المرونة في سياستها الزراعية الداخلية مقابل زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات التي تهم البلدان النامية. وفي الأجل الطويل، ينبغي دمج الزراعة دمجاً كاملاً في قواعد منظمة التجارة العالمية وينبغي معاملتها معاملة مماثلة للسلع الصناعية. وفي الأجل القصير، دعا إلى إزالة إعانات التصدير وتحديد موعد نهائي معقول لذلك، فضلاً عن تخفيض الدعم الداخلي والحواجز الشديدة التي تعترض الوصول إلى الأسواق. وأوضح أن مجموعة العشرين في الورقة المقدمة منها إلى منظمة التجارة العالمية قد قدمت مقترحات تفصيلية بخصوص جميع مجالات المفاوضات الزراعية.

٢٧ - وأشار إلى المقترحات الخمسة المقدمة من أقل البلدان نمواً في برنامج عمل الدوحة بخصوص المعاملة الخاصة والتفاضلية، فلاحظ أن هذه المقترحات قد قاومتها البلدان التي تروج للمزيد من التفريق بين البلدان النامية كعلاج شاف. واتفاقات منظمة التجارة العالمية محددة جداً في المجالات التي تهم البلدان النامية مثل جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ولكنها غامضة فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية. فيجب تعزيز الأحكام المتعلقة بهذه المعاملة وجعلها أكثر دقة وفعالية وعملية. ولم يتحقق أيضاً سوى تقدم ضئيل بشأن مسألة العلاقة بين جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنوع الأحيائي، على النحو المنصوص عليه في إعلان الدوحة، وأن أي حل إيجابي يعتمد على توافر الاستعداد لدى البلدان المتقدمة. وأضاف أن المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية وبالتجارة في الخدمات والقواعد ينبغي أن تبقى على حيز للسياسات أمام البلدان النامية، وشكر الأونكتاد على ما يقوم به من عمل في زيادة الوعي العام بالعلاقة بين التجارة والتنمية، فضلاً عن قدرته على إجراء تحليل مستقل، ولا سيما بالنظر إلى أن منظمة التجارة العالمية ما زالت متحيزة لصالح أكثر البلدان تقدماً. وأعرب عن خيبة أمله لأن مراجعة "التقدير التقريبي الأول" في تموز/يوليه ٢٠٠٥ لم تحقق النتائج المتوقعة. بيد أنه أعاد تأكيد التزام بلده بنظام للتجارة المتعدد الأطراف يكون نزيهاً وشفافاً ومنصفاً ومرتكزاً على القواعد وتكون التنمية ركنه الركين.

٢٨ - وشكر ممثل اليمن الأونكتاد على ما يقدمه من مساعدة إلى أقل البلدان نمواً في تحسين وعيها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف المرتكز على قواعد وبالتحديات التي يفرضها، وشكره بصورة خاصة على المساعدة المقدمة منه إلى اليمن في مفاوضاتها المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وسلط الضوء على ما يمثله اندماج اليمن في النظام التجاري المتعدد

الأطراف من أهمية له. وأشار إلى إعلان المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن انضمام أقل البلدان نمواً إلى هذه المنظمة، فأكد على أن ذلك ينبغي تنفيذه بصورة منصفة وأن يكون متسقاً مع التزامات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٢٩- وأعرب ممثل كوت ديفوار عن تقديره للفرصة التي أتاحتها المجلس للتداول بشأن تطورات ما بعد الدوحة في المجالات التي تهم البلدان النامية وتشكل مصلحة لها. ولم يولِ للسلع الأساسية بعد الدور المناسب لها في المفاوضات، على الرغم من الحكم الوارد في إطار عمل تموز/يوليه بالقيام بذلك. ومع هذا فإن قضايا السلع الأساسية تتسم بأهمية خاصة لتجارة وتنمية البلدان الأفريقية، بما في ذلك بلده. ويلزم تناول هذه القضايا تناولاً ملائماً ومحدداً في المفاوضات. وما زال يتعين أيضاً حل قضية القطن حلاً كاملاً على النحو المتفق عليه في "حزمة تموز/يوليه". وبالإضافة إلى ذلك، فمن المهم تحقيق تقدم في العمل المتعلق بقضايا التجارة والديون والتمويل.

٣٠- وامتدح ممثل الكاميرون وثيقة المعلومات الأساسية، وخاصة الإسهاب في عرض العناصر الأساسية لحزمة إنمائية يمكن تحقيقها من حولة الدوحة. وأضاف أن المجلس يقوم، بما يتمشى مع ولاية الأونكتاد، بدور هام في استعراض تطورات ما بعد الدوحة في المجالات التي تهم البلدان النامية بغية تيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البعد الإنمائي للمفاوضات. وينبغي قيام المجلس، في دورته العادية في عام ٢٠٠٦، بتقييم نتائج اجتماع هونغ كونغ المقبل. وفي المفاوضات المتعددة الأطراف، يمكن أن تكون الإجراءات في مثل أهمية الجوهر. وفي هذا الصدد، فإن القضايا الثلاث التالية وثيقة الصلة بالموضوع: (أ) ينبغي أن تكون المفاوضات شاملة، كما ينبغي أن تكون شفافة ومركزة بالكامل في جنيف؛ (ب) ينبغي تجنب عقد اجتماعات وزارية مصغرة واجتماعات مجموعات صغيرة؛ (ج) ينبغي أن يعكس النص الوزاري المعد من أجل اجتماع هونغ كونغ آراء جميع المشاركين، وليس فقط نص الرئيس، كما حدث في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون. وأعلن أن الكاميرون ملتزمة بالعمل بشكل بناء في مفاوضات الدوحة بمساعدة من الأونكتاد - مثلاً عن طريق البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية لصالح نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية [البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية] - وذلك بغية زيادة وعي أصحاب المصلحة وزيادة الإسهامات في مفاوضات الدوحة.

٣١- وشكر ممثل الاتحاد الأفريقي الأمانة على المساعدة المقدمة منها إلى الاتحاد الأفريقي، وخاصة فيما يتصل بآخر اجتماع اعتكافي عقده الاتحاد وباجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي المعقود في معرض التحضير لاجتماع هونغ كونغ. وحث الأمانة على مواصلة العمل مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه وهما يستعدان لاجتماع هونغ كونغ وما سيليه من تحديات.
